

## ٢ الفصل

### مشروع التقسيم وانتهاء الانتداب البريطاني



أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بفلسطين (ويظهر في الصورة معهم اثنان من موظفي الأمم المتحدة).  
(الصورة: الأمم المتحدة)

عرضت المملكة المتحدة قضية فلسطين على الجمعية العامة بمجرد أن تأسست الأمم المتحدة. وتم في الدورة الاستثنائية الأولى، التي عقدتها الجمعية في نيسان/أبريل ١٩٤٧، تشكيل لجنة خاصة معنية بفلسطين مؤلفة من ١١ عضواً. وأوصت غالبية أعضاء تلك اللجنة بأن تقسم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية مع تمتع مدينة القدس بوضع دولي خاص تحت السلطة الإدارية للأمم المتحدة.

#### مشروع التقسيم، ١٩٤٧

اعتمدت الجمعية العامة في دورتها العادية الثانية، بعد مناقشات حادة استغرقت شهرين، القرار ١٨١ (د - ٢) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٤٧، الذي أقرت بمقتضاه، بعد إجراء تغييرات بسيطة، مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي، على نحو ما أوصت به غالبية أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بفلسطين. وينص مشروع التقسيم، وهو وثيقة مفصلة من أربعة أجزاء مرفقة بالقرار، على إنهاء الانتداب، وانسحاب القوات المسلحة البريطانية تدريجياً، وتخطيط الحدود بين الدولتين والقدس.

وشمل المشروع:

\* إقامة الدولتين العربية واليهودية في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨؛

\* تقسيم فلسطين إلى ثمانية أجزاء، خصصت ثلاثة منها للدولة العربية وثلاثة للدولة اليهودية؛ أما الجزء السابع، وهو مدينة يافا، فكان مفروضاً أن يشكل جيباً عربياً داخل إقليم الدولة اليهودية؛

\* إدارة النظام الدولي لمدينة القدس، وهي الجزء الثامن، يتولاها مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة.

وبين المشروع أيضاً الخطوات التي يتعين اتخاذها قبل الاستقلال. وقد تناولت الجنسية، والمرور العابر، والاتحاد الاقتصادي، وإعلاناً تصدره الحكومة المؤقتة لكل من الدولتين المقترحتين بشأن الوصول إلى الأماكن المقدسة والحقوق الدينية وحقوق الأقليات. وشكلت الجمعية أيضاً، بموجب القرار ١٨١ (د - ٢)، لجنة الأمم المتحدة لفلسطين لتنفيذ توصياتها، وطلبت من مجلس الأمن اتخاذ ما يلزم من تدابير لتنفيذ مشروع التقسيم.

وقد قبلت الوكالة اليهودية القرار، رغم عدم رضاها إزاء مسائل مثل الهجرة اليهودية من أوروبا والقيود الإقليمية المفروضة على الدولة اليهودية المقترحة. ولم يقبل الفلسطينيون العرب والدول العربية المشروع باعتباره يشكل انتهاكاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، التي تمنح الشعب الحق في تقرير مصيره. وقالوا إن الجمعية قد أقرت المشروع في ظروف لا تليق بالأمم المتحدة وإن عرب فلسطين سيعارضون أي مخطط لتجزئة بلادهم أو إقامة الفصل فيها أو تقسيمها، أو لإعطاء حقوق خاصة وتفضيلية ووضع خاص وتفضيلي للأقلية.

## انتهاء الانتداب البريطاني

أعقب اعتماد القرار ١٨١ (د - ٢) نشوب أعمال عنف في فلسطين. وعندما تردى الوضع، دعا مجلس الأمن إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة، وعقدت تلك الدورة في الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨. وفي ١٧ نيسان/أبريل، دعا مجلس الأمن إلى وقف جميع الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في فلسطين. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أنشأت لجنة الهدنة للإشراف على وقف إطلاق النار والمساعدة على تحقيقه. وأعفت الجمعية العامة، من جانبها، لجنة فلسطين من مسؤولياتها وقررت تعيين وسيط مهمته التشجيع على التوصل إلى تسوية سلمية بالتعاون مع لجنة الهدنة. وفي ٢٠ أيار/مايو، اختير الكونت فولك برنادوت، رئيس جمعية الصليب الأحمر السويدية، وسيطاً للأمم المتحدة.

## الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى، ١٩٤٨ - ١٩٤٩

في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، تخلت المملكة المتحدة عن انتدابها على فلسطين وسحبت قواتها. وفي اليوم نفسه أعلنت الوكالة اليهودية إنشاء دولة إسرائيل على الأراضي التي خصصت لها بموجب مشروع التقسيم. ونشب على الفور قتال ضار بين السكان العرب واليهود. وفي اليوم التالي دخلت قوات نظامية من الدول العربية إلى فلسطين لمساعدة الفلسطينيين العرب.

وتوقف القتال بعد عدة أسابيع، حين دعا مجلس الأمن في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٨ إلى هدنة مدتها أربعة أسابيع، وبدأ نفاذ الهدنة في ١١ حزيران/يونيه، وأشرف عليها وسيط الأمم المتحدة بمساعدة فريق من المراقبين العسكريين أصبح يعرف باسم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ورغم ما بذله الوسيط من جهود، تعذر التوصل إلى أي اتفاق لتمديد الهدنة واشتعل القتال مرة أخرى في ٨ تموز/يوليه.

وفي ١٥ تموز/يوليه ١٩٤٨، قرر مجلس الأمن أن الحالة في فلسطين تشكل تهديداً للسلام، وأمر بوقف إطلاق النار وأعلن أن عدم الامتثال لذلك يعد انتهاكاً للسلام يستدعي النظر فوراً في تدابير تنفيذية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبموجب هذا القرار، بدأ نفاذ الهدنة الثانية. وبحلول ذلك الوقت، سيطرت إسرائيل على أجزاء من الأراضي المخصصة للدولة العربية بموجب قرار التقسيم، وكذلك الجزء الغربي من القدس،

وسيطرت القوات العربية علي مناطق مخصصة للدولة اليهودية. ووضعت القوات المصرية والأردنية أجزاءً من غزة والضفة الغربية لنهر الأردن (بما فيها القدس الشرقية، أو البلدة القديمة) تحت سيطرتها. واندلع مزيد من القتال في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ وأذار/مارس ١٩٤٩، استولت خلاله إسرائيل علي مناطق أخرى، بعضها مخصص للدولة العربية. وفي عام ١٩٥٠ وضع الأردن رسمياً الضفة الغربية (والقدس الشرقية) تحت سلطته ريثما يتم التوصل إلى حل للمشكلة.

وأدى القتال أيضاً إلى خلق أزمة إنسانية كبرى، ذلك أن ما يقرب من ٧٥٠.٠٠٠ فلسطيني قد أُخرجوا من أرضهم وأصبحوا لاجئين.

وبينما كان الكونت برنادوت منهمكاً في المفاوضات بين الأطراف، أطلقت عليه النار وأردى قتيلاً في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ في القطاع الذي تسيطر عليه إسرائيل من مدينة القدس. وعُين رالف بانش، وهو من الولايات المتحدة، وسيطاً بالوكالة.

وفي الفترة بين شباط/فبراير وتموز/يوليه ١٩٤٩، تم، برعاية الأمم المتحدة، التوقيع على اتفاقات الهدنة بين إسرائيل من ناحية، والأردن وسوريا ولبنان ومصر، من ناحية أخرى. وبموجب الاتفاقات، التي كانت متماثلة من حيث المحتوى العام، قبلت إقامة الهدنة على اعتبار أنها خطوة لا غنى عنها في سبيل استعادة السلم في فلسطين. وأوضحت الاتفاقات أن غرض الهدنة لم يكن تأييد أية حقوق إقليمية أو حراسية أو غيرها من الحقوق أو المطالبات أو المصالح لأي من الأطراف أو الاعتراف بتلك الحقوق أو المطالبات أو المصالح.

وفي آب/أغسطس ١٩٤٩، دعا مجلس الأمن إلى أن يقوم المراقبون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالإشراف على الهدنة. وبقي المراقبون التابعون للهيئة متمركزين في الشرق الأوسط بموجب قرارات المجلس.

### قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣): الحق في العودة

اتخذت الجمعية العامة في دورتها العادية الثالثة، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، القرار ١٩٤ (د - ٣)، الذي رسم الطرق لتسوية مشكلة فلسطين.

وأعلنت الجمعية العامة، بعد النظر في الاقتراحات الواردة في تقرير أعددته الكونت برنادوت بشأن إيجاد حل للحالة المتزايدة التشابك في فلسطين أنه:  
\* يجب السماح للاجئين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم والعيش بسلام مع جيرانهم بالقيام بذلك في أقرب موعد ممكن عملياً؛  
\* ويجب تعويض من يختارون عدم العودة عن ممتلكاتهم.

ودعت الجمعية أيضاً إلى جعل مدينة القدس منزوعة السلاح وإلى تدويلها وإلى حماية الأماكن المقدسة في فلسطين وضمان حرية الوصول إليها. ونص القرار ١٩٤ (د - ٣) أيضاً على إنشاء لجنة توفيق لفلسطين تابعة للأمم المتحدة ومؤلفة من ثلاثة أعضاء تتولى مهام وسيط الأمم المتحدة حسب ما تراه ضرورياً، وصدرت إليها التعليمات لمساعدة الأطراف المعنية في التوصل إلى تسوية نهائية لجميع المسائل المتعلقة وتيسير عودة اللاجئين إلى وطنهم، وإعادة توطينهم وتأهيلهم اجتماعياً واقتصادياً. وعيّنت الجمعية العامة، في وقت لاحق، فرنسا وتركيا والولايات المتحدة أعضاء في اللجنة.

وحاولت لجنة التوفيق حل ثلاث قضايا رئيسية هي: حجم الأراضي، واللاجئون، ومركز القدس. ومن خلال محادثات منفصلة أجرتها مع الدول العربية (الأردن وسوريا ولبنان ومصر) وإسرائيل في مؤتمر عقد في لوزان في نيسان/أبريل ١٩٤٩، تم التوصل إلى بروتوكول وقع عليه كل طرف بصورة منفصلة واتفق فيه على استخدام الحدود التي حددها قرار التقسيم كأساس للبحث، إلا أن اجتماعات اللجنة لعام ١٩٤٩ انتهت دون التوصل إلى نتائج، إذ أصرت الدول العربية على عودة اللاجئين كخطوة أولى، وأصرت إسرائيل على إعطاء الأولوية لمسألة الأراضي.

كما أن الجهود التي بذلتها اللجنة في وقت لاحق لضمان عودة الفلسطينيين وإقامة نظام دولي في مدينة القدس لم تكلل بالنجاح. وحاولت اللجنة، منذ عام ١٩٥١، تأمين الإفراج عن حسابات اللاجئين العرب المحجوزة في البنوك في إسرائيل. وفي عام ١٩٦٤ أتمت لجنة التوفيق حصر أملاك اللاجئين العرب، وما زالت تحتفظ بالسجلات المتصلة بتلك الممتلكات.

وعمدت اللجنة إلى لفت الانتباه بصورة متكررة، في تقاريرها الدورية التي كانت تقدمها إلى الجمعية العامة منذ عام ١٩٥٢، إلى أن جهودها

الرامية إلى التقدم نحو تنفيذ القرار ١٩٤ (د - ٣) تتوقف على تغيير أساسي في مواقف الأطراف. وقد دأبت الجمعية كل سنة تقريباً، منذ عام ١٩٤٨، على إعادة تأكيد أحكام ذلك القرار المتعلقة بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

وفي غضون ذلك، وفي ١١ أيار/مايو ١٩٤٩، أصبحت إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة. وأحاطت الجمعية العامة علماً على وجه التحديد، في معرض قبولها لإسرائيل، بالتصريحات والإيضاحات التي قدمتها إسرائيل في وقت سابق إلى اللجنة السياسية المخصصة التابعة للجمعية، فيما يتعلق بتطبيق القرارين ١٨١ (د - ٢) و ١٩٤ (د - ٣). وقد أشارت هذه التصريحات والإيضاحات إلى جملة أمور منها النظام الدولي المتوخى للقدس، ومشكلة اللاجئين العرب، ومسائل الحدود.

## - وقائع الأمم المتحدة

### إسرائيل تنضم إلى الأمم المتحدة

أصبحت إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩. وأشارت ديباجة قرار قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة، بشكل محدد، إلى تعهدات إسرائيل بتنفيذ القرارين ١٨١ (د - ٢) و ١٩٤ (د - ٣)، وهما القراران اللذان شكلا صلب قضية فلسطين في الأمم المتحدة:

” وقد تلقت تقرير مجلس الأمن عن طلب إسرائيل الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة،

” وإذ تلاحظ أن إسرائيل، في تقدير مجلس الأمن، دولة محبة للسلم وقادرة وعازمة على تنفيذ الالتزامات التي يتضمنها الميثاق،

” وإذ تحيط علماً بأن مجلس الأمن قد أوصى الجمعية العامة بقبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة،

” وإذ تحيط علماً كذلك بإعلان دولة إسرائيل أنها 'تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد باحترامها من اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة'،

” وإذ تشير إلى قراراتها الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، ومع الإحاطة علماً بالتصريحات والإيضاحات المقدمة من ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية المختصة فيما يتعلق بتنفيذ القرارين المذكورين،

” إن الجمعية العامة،

” عملاً منها باختصاصاتها بموجب المادة ٤ من الميثاق والمادة ١٢٥ من نظامها الداخلي،

” ١ - تقرر أن إسرائيل دولة محبة للسلم، متقبلة للالتزامات الواردة في الميثاق، وقادرة وعازمة على تنفيذ هذه الالتزامات؛

” ٢ - تقرر قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة.“

المصدر: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، ١٩١٧ - ١٩٨٨، الأمم المتحدة، ١٩٩٠، الصفحة رقم ١٩٥.